مصطلحات و مفاهيم في تاريخ الجزائر الحديث

أيصحّ وسم الوجود العثماني في الجزائر بالاستعمار ؟

أ. أمين محرز

على خطى المدرسة الاستعمارية الفرنسية، درجت بعض الأقلام الجزائرية و كذا العربية على وصف فترة الحكم التركي العثماني في الجزائر - بناءً على معاملته للسكّان المحلّيين أساسًا - بالاستعمار. فهل يصحّ ذلك؟

أوّلاً و قبل كلّ شيء يجدر بنا منهجيًا تعريف الاستعمار، و لمّا كان هذا المصطلح عبارة عن مفهوم يحتمل الكثير من التعاريف، فقد توجّب علينا أن نضبط النقاط الأساسية أو الشروط العامّة الّتي تحدّده.

أفرزت دراستنا لظاهرة الاستعمار خلال الفترة الحديثة و المعاصرة إلى التوصّل إلى خمسة نقاط اعتبرناها شروطًا أساسية، يجب استيفاؤها جميعها أو على الأقلّ أغلبها، كي يكون بوسعنا أن نتحدّث عن استعمار بشكل أكيد ؛ و هي كالتالي :

① الاختلاف الحضاري بين المستعمِر و المستعمَر، من حيث الدين و اللغة و الثقافة و القيم الاجتماعية.

② سعي المستعمِر لفرض دينه و لغته و ثقافته و قيمه الاجتماعية على المستعمَر.

③ إنكار/تشكيك المستعمِر لإنسانية و هوية المستعمَر كفردٍ متحضّر.

④ الانعزال الاجتماعي بين المستعمِر و المستعمَر : ندرة الزيجات المختلطة - الميز العنصري - إلخ.

⑤ احتكار أو بالأحرى استئثار المقوّمات الاقتصادية في المستعمرة، باستخدام جميع الوسائل المتاحة : الإفقار - التهجير - التقتيل أو الإبادة.

سؤال : ناقش على ضوء الشروط الآنفة الذكر ماهية الوجود العثماني، أيمكن اعتباره استعمارًا أم غير ذلك؟ دعّم اجابتك في جميع الأحوال بأدلّة موثّقة.

TRIAL MODE − a valid license will remove this message. See the keywords property of this PDF for more information.

من جانب آخر، استدلّ بعضهم باستئثار طغمة من فئة الأتراك العثمانيين بسدة الحكم في الإيالة و ما ينطوي عليه من مساوئ لوصم الوجود العثماني بالاستعمار ؛ و الواقع أنّ أصحاب هذا الطرح وقعوا في شبهة الخلط بين مفهومي الاستعمار و الاستبداد، رغم أنّ الاختلاف بينهما واضح كعين الشمس. و على نفس المنوال، جرى الخلط بين الظلم الاستعماري المستديم - كونه مقنّن - و الظلم الاستبدادي العرضي ؛ و يكفينا أن نستشهد بمقولة حمدان بن عثمان خوجة الشهيرة "**ظلم الأتراك و لا عدالة الفرنسيين**"، لاستبعاد أيّة مضاهاة في مستويات الطغيان و الجور بينهما.

مهما يكن من أمر، يثير الطرح السابق إشكالية مشاركة الأهالي في مؤسّسات الحكم العثماني أو إقصاؤهم عنها ؛ و كما هو معروف فإنّ المشهد السياسي الّذي تبدّى للأتراك العثمانيين في بلاد المغرب خلال أوائل القرن السادس عشر لم يكن لامعًا : فالانقسام و التناحر و الوهن هو ما ميّز الإمارات الكبرى الوريثة للحكم الموحدي، ممّا أدّى إلى تقلّص رقعتها و قوّتها و نفوذها لصالح فسيفساء من المشيخات القبلية و الزعامات الدينية، كما أعجزها عن مواجهة المدّ المسيحي الّذي بات يسيطر على سلسلة من النقاط الساحلية و يهدّد بابتلاع المنطقة.

و دون الخوض في مسألة استنجاد الأهالي بـ"الأتراك"، الّتي لا نعتبرها من منظور الحركية التاريخية سوى حجّة خطابية، فإنّ العثمانيين حافظوا - قدر المستطاع - على الكيانات السياسية و التنظيمات الإدارية (شيخ البلد - المزوار - المحتسب - قائد الفحص - ...) الّتي وجدوها ؛ و جرى تقسيم الإيالة بادئ الأمر إلى لواءين (بايلكين) أسندا إلى قائدين بارزين من أهل البلاد، و وضعا تحت إشراف حكومة مركزية مقرّها بالجزائر. و من ثمّ، استلزم الأمر مع تزايد عدد الألوية تعيين أمراء ألوية (بايات) على أساس الكفاءة و السؤدد، من العناصر الأهلية بطبيعة الحال، و لكن أيضًا من الأتراك و الكراغلة و الأعلاج.

و تجدر الإشارة إلى أنّ استئثار العناصر العثمانية بمناصب الحكومة المركزية مرده إلى كون نظام الحكم الجزائري - بغضّ النظر عن وصفه بـ"جمهورية عسكرية"، من قبل بعض المصادر الأوروبية - في ذلك العهد أنموذج عن الحكومات - أو بالأحرى الأنظمة السياسية - من الطراز القديم، على غرار الملكية المطلقة و السلطنة و الإمارة الإقطاعية و البابوية القروسطية و إلخ. ؛ و عليه، فإنّ إسقاط كتّاب و مؤرّخين ذوو مشارب قومية (عروبية مثلاً) أو ماركسية أو غيرها لمبادئ و أفكار أزمنة لاحقة أو متأخّرة مثل التداول على السلطة و المشاركة في الحكم و المساواة المطلقة على الحقبة العثمانية يعتبر على الأقلّ أمرًا غير دقيق و على الأكثر غير مقبول من الناحية العلمية.

و في الأخير، ارتأينا أن نسوق مؤشّرين يدعمان طرحنا بأنّ الوجود العثماني لم يكن في حقيقة الأمر استعمارًا : أوّلهما أنّ "الأتراك" لم يكونوا يشكّلون سوى أقلّية ضمن تشكيلات القوّات الجزائرية،

TRIAL MODE − a valid license will remove this message. See the keywords property of this PDF for more information.

فعلى سبيل المثال رغم أنّ جلّ الكتابات التاريخية تترك انطباعًا بأنّ المحلّة كانت مقتصرة على أفراد الإنكشارية، أو على الأقلّ أنّهم كانوا يشكّلون أكثرية عناصرها، إلاّ أنّ نسبتهم في الواقع كانت تتراوح بين الربع و الثلث إجمالاً فقط، أزيد من نصفهم بقليل من "الأتراك" و بقيتهم من الكراغلة، بالإضافة إلى عدد ضئيل من الأعلاج و الأهالي ؛ و ثانيهما يتعلّق بمستويات الثروة الّتي استشفّها الباحثون من دراسة وثائق المحاكم الشرعية و دفاتر المخلّفات (بيت المال)، حيث توصّلوا إلى أنّه، ما خلا عدد قليل من كبار الموظّفين و الريّاس الفاحشي الثراء، خلّف أكثرية الجنود الأتراك تركات تتدرّج من متوسّطة إلى ما دون ذلك. و تلك الاثباتات تنسف جزئيًا الصورة النمطية الّتي تجعل من فئة "الأتراك" طبقة ممتازة عامّة أفرادها ميسوري الحال.

المصادر و المراجع المعتمدة :

- حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم و تعريب و تحقيق محمد العربي الزبيري، الجزائر، 2007.

- جلال يحي، **الإستعمار و الإستغلال و التخلّف**، الدار القومية للطباعة ، النشر، مصر، 1956.

- بن أشنهو عبد اللطيف، **تكوّن التخلّف في الجزائر**، ترجمة نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979.

- شارل روبير آجرون، "**كلمة مقتضبة لتطهير تاريخ الجزائر من الشوائب الاستعمارية**"، في الأصالة 14-15، 1973، ص ص. 81-85.

- مولاي بلحميسي، "**المؤرّخون الفرنسيون و الجزائر في العصر العثماني**"، في الأصالة 14-15، 1973، ص ص. 71-79.

- أحمد عبيد، "**التأريخ الجزائري: تقييم و نقد – حالة الجزائر العثمانية**"، في : إنسانيات 47-48، 2010، ص ص. 57-75.

- الطاهر عمري، "**إشكالية الفهم كزاوية لكتابة تاريخ الاستعمار الفرنسي بالجزائر**"، مقال منشور بمنتدى طلبة جامعة بسكرة 13 ديسمبر 2010.

- Benjamin Stora. **Le Maghreb colonial (1830-1956). Notes de cours**, INALCO, Année universitaire 2003-2004.

TRIAL MODE − a valid license will remove this message. See the keywords property of this PDF for more information.